

كيفية مواجهة الركود الاقتصادي في العراق - دراسة لواقع الاقتصاد العراقي

أ.م.د. سعد سلمان عواد
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

احسان صادق راشد
الباحث

P: ISSN : 1813-6729

<http://doi.org/10.31272/JAE.43.2020.125.6>

E : ISSN : 2707-1359

مقبول للنشر بتاريخ : 2020/8/16

تاريخ أستلام البحث : 2020/7/25

المستخلص:

مع إطلالة عام 2020 فقد حمل لنا العام الجديد معطيات نتاج بذور أزمة ركود اقتصادية أغلبها ذات جذور متوارثة ألفت بظلالها على الاقتصاد العالمي بشكل عام، ولم يكن الاقتصاد العراقي بمنأى عن تلك التغيرات، لاسيما انه اقتصاد احادي الجانب يعتمد بشكل أساس على عوائد بيع النفط وبذلك فانه يتسم بسيمة الاقتصاد الريعي وظهرت تجليات هذا النوع من الاقتصاد بظهور أزمة الوباء الصحي فايروس كورونا COVID 19 وما صاحبها من انخفاض حاد بأسعار النفط نتيجة قلة الطلب عليه وتوقف النشاطات الاقتصادية العالمية ذات الطلب العالي على النفط مثل قطاعات الطيران والصناعات الكبرى التحويلية وغيرها، وبذلك فان اكثر الاقتصادات المتضررة من الركود هي اقتصادات الدول الريعية ومنه العراق.

وقد هدف البحث الى دراسة واقع الاقتصاد العراقي بشكل تحليلي للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ليتم من خلال ذلك طرح آليات مواجهة الركود الاقتصادي وإيجاد حلول مثلى في ظل سيناريوهات اقتصادية مختلفة. وتوصل البحث الى ان السياسة الاقتصادية في العراق لم تتبنى مسارات واضحة ومحددة كما ان القطاع المصرفي لم يؤدي دوره المطلوب في النشاط الاقتصادي نتيجة ضعف المنظومة المعلوماتية المصرفية وضعف استخدام أدوات الصيرفة الحديثة.

الكلمات المفتاحية: الازمة المالية، الازمة الاقتصادية، الاقتصاد الريعي، الصناديق السيادية، الصكوك الإسلامية.



مجلة الادارة والاقتصاد
العدد 125 / أيلول / 2020
الصفحات : 88-97

المقدمة

برزت بوضوح ملامح ظواهر اقتصادية جديدة لم تكن مألوفة سابقاً والتي يمكن أن نطلق عليها (ظاهرة تحت الصفر) ومنها : أولاً- انتشار ظاهرة منحني العائد المقلوب أي أن الاستثمارات التي يجب أن تكون مولدة للعائد والنمو الاقتصادي قد تحولت إلى عوائد استثمارية سالبة ومثلها أن أسعار النفط الخام قد هبطت في الأسواق العالمية إلى ما دون الصفر وعلى البائع أن يدفع الأموال لمن يشتريها ، وثانياً - هو توجه البنك الاحتياطي الفيدرالي نحو خفض سعر الفائدة على الودائع المصرفية إلى ما دون الصفر خلافاً للمبدأ الذي يقوم عليه هيكل أسعار الفائدة بأن الذي يودع المال يفترض حصوله على العائد المناسب مقابل أمواله المودعة، أما الظاهرة الثالثة فهي كثرة حالات الإفلاس المتوقع أن تحصل وفي اقتصادات عديدة لشركات عالمية ولمشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة نتيجة تأثير عوامل الأزمة وعدم قدرتها على تسديد ديونها المرتفعة والتي ستؤثر على دائرة واسعة من المستثمرين وبرامج الأعمال وكذلك ستقع على كاهل العاملين جراء تسريح موظفي تلك الشركات مع ارتباك حكومي في مواجهة الكوارث البيئية والاقتصادية والمالية، ومع انتشار ظاهرة (الاقتصاد السالب) فهذا يعني أن عبء البطالة في حالة استمرار في التدفق والارتفاع مع تراجع مستويات الاقتصادات الوطنية وهبوط منحنيات المداخل والنمو الاقتصادي السالب وانحسار في الاستثمارات الجديدة وتصفية الاستثمارات القائمة، وقد حملت بواكر الأزمة وانعكست آثارها السلبية على اقتصادات الدول النامية ومنها الاقتصاد العراقي باعتبار أن حالة العولمة الاقتصادية وما تتضمنه من سياسات الانفتاح والتدخل الاقتصادي قد جعلت العالم أشبه بأحجار الدومينو التي تؤثر وتتأثر مع بعضها في حالة سقوط أحدها فأن الجميع تتداعى وتتساقط، وخاصة أن الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية مزمنة كونه اقتصاد ريعي وحيد الجانب وقد فشلت السياسات الاقتصادية وخاصة ما بعد عام 2003 في خلق حالة التعايش مع الريع النفطي لهذا الاقتصاد وفق منظور علمي وخطط وبرامج اقتصادية تعتمد استثمار وتوظيف مخرجات الفوائض النفطية في بناء مقومات تنمية للبنية التحتية ذات أنشطة انتاجية تساهم في الناتج المحلي الإجمالي وتكون رافداً في تحقيق مداخل متنوعة المصادر لتمويل الموازنة العامة للدولة وبناء أعمدة تنموية في الاقتصاد تجنب البلد مخاطر وأزمات الفخ الريعي.

ومما تقدم فإن البحث سيسلط الضوء على معطيات وأسباب الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية مع التركيز على واقع الاقتصاد العراقي وتحدياته مع بيان المقترحات للخروج من النفق المظلم لذلك الاقتصاد على الأمد القصير والمتوسط من أجل بناء هيكل وإدارة اقتصادية ذات رؤيا اقتصادية مستقبلية وأبعاد تنمية تتناسب مع حجم القدرات والثروات المادية والبشرية الوطنية.

المبحث الأول/ منهجية البحث

1-1 مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في ان الاقتصاديات الريعية هي اقتصادات هشة نتيجة ضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي واعتمادها بشكل كبير على استيراد السلع الأساسية التي تدخل في الصناعات التحويلية والمجالات الأخرى التي تمثل سلع استهلاكية للمجتمع مقابل تصدير سلعة واحدة تتمثل بمبيعات النفط، بذلك فإن هذه الاقتصادات يمكن ان نقول عنها انها اقتصادات تبادل الثروات الطبيعية للبلد من اجل جلب المواد الاستهلاكية (لقمة العيش للمجتمع) له دون أي قيمة اقتصادية مضافة، كما ان العوائد التي تحققت نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السنوات التي سبقت عام 2020 لم تستثمر في تحريك عجلة الاقتصاد وتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة والسياحة، وبذلك عند ان انخفاض المورد الأساسي (النفط) سوف لن تستطع الدولة من مواجهة الركود الذي يحصل في القطاعات الأخرى نتيجة عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة تستطع تعويض العوائد النفطية التي تشكل مايقارب 95% من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يمكن اثاره مشكلة البحث وفقاً للتساؤلات الآتية:-

- ❖ هل الاقتصاد العراقي يواجه الركود الاقتصادي؟
- ❖ ما هي الآليات التي يمكن استخدامها للتخفيف من الآثار السلبية للركود الاقتصادي في العراق.
- ❖ هل هناك استراتيجية وطنية تحمي وتسند الاقتصاد العراقي لمواجهة الازمة؟

2-1 هدف البحث

يهدف البحث الى:

- ❖ البحث في واقع الاقتصاد العراقي بشكل تحليلي للقطاعات الاقتصادية.
- ❖ مواجهة الركود الاقتصادي.
- ❖ ايجاد الحلول المثلى في ظل سيناريوهات اقتصادية مختلفة.

3-1 أهمية البحث

- يستمد البحث أهميته من خلال الاتي:
- المتغيرات التي تركز على الركود الاقتصادي في الدول المختلفة وفي العراق.
 - تحقيق امكانية مواجهة الازمة الاقتصادية المحتمل والمتوقع حدوثها في العراق.

4-1 فرضية البحث الرئيسية

يرتكز البحث على الفرضية الرئيسية الاتية:-
ان وجود سياسات واستراتيجيات وطنية استباقية تؤدي الى تقليل آثار الازمة الاقتصادية وإيجاد حلول مثلى لمواجهتها.

5-1 حدود البحث المكانية والزمانية

- تكمّن حدود البحث في:
- ✓ حدود البحث المكانية تتمثل في المتغيرات الاقتصادية في جمهورية العراق.
 - ✓ حدود البحث الزمانية هي حالة الاقتصاد العراقي من 2004 - 2019.

المبحث الثاني/ الركود الاقتصادي

1-2 مفهوم الركود الاقتصادي

الركود الاقتصادي بشكل عام هو أزمة اقتصادية تحدث عادة عند انخفاض المؤشرات الاقتصادية بشكل كبير لمدة زمنية متواصلة على الأقل لستة أشهر حيث تشتمل هذه المؤشرات الاقتصادية على خمسة أقسام هي (الدخل، العمالة، التصنيع، مبيعات التجزئة، واجمالي الناتج المحلي) اذ لا يمكن تحديده بناءً على انخفاض اجمالي الناتج المحلي فحسب، نظراً لأنه من الممكن أن يبدأ بهدوء قبل تحديد وجود العوامل الاربعة الاخرى، حيث أنه غالباً ما يمتد لفترة قصيرة نسبياً بين 9-18 شهراً مقارنةً مع المدة الطويلة لتأثيره. (الخرزاعلة، 2019)
وقد تظهر في فترات زمنية بعض المؤشرات المختلفة بالظهور في السوق العالمية وخصوصاً في سوق السندات والتي تعتمد وتنظر اليها الاسواق لتعطيها نوع من تكهنات المرحلة، بأن النمو قارب على الانتهاء ويقترب من مرحلة الركود وهي تتراوح من 9 الى 18 شهر.

أن الركود الاقتصادي القادم في الولايات المتحدة وبالتالي في الاقتصاد العالمي برمته سيكون في عام 2020 ولكنه سينتقل من أزمة مالية إلى اقتصادية ينتج عنها ركود وكساد وغلاء في الأسعار ويكون أشد بكثير من ذلك الذي حدث في عام 2008 وهي الازمة التي استمرت عدة سنوات وأثرت سلباً على القطاع العقاري وأنهيار أسواق الاسهم والسندات في مختلف العالم، وكان العالم قد هوى نحو أزمة اقتصادية عالمية في أعقاب إنهيان بنك (ليمان براذر) الأمريكي. (ابو غزالة – 2018)

وينتج عن الركود الاقتصادي تدني وهبوط في الإنتاج وخلال فترة الركود تنخفض السيولة النقدية وتعلن العديد من المؤسسات والشركات المختلفة أفلاسها وبالتالي تقوم الشركات بتسريح الموظفين والعمال فيفقد الكثير من العمال والموظفين وظائفهم. (أبو غزالة – 2018)

2-2 أسباب الركود الاقتصادي

أن هناك علاقة بين الركود والدورة الاقتصادية، فخلال فترة الانتعاش الاقتصادي تحدث طفرة كبيرة في مجال التصنيع وحينما تصل هذه الطفرة إلى ذروتها وتبدأ في التراجع يقل الإقبال على الاستثمار في الأصول الصناعية فيتراجع نشاطها عن معدلاته السابقة وتدخل في مرحلة الانكماش وهذه الحالة نراها بوضوح في الأزمة المالية العالمية 2008.

وهناك عدد من الأسباب الكامنة وراء حدوث الركود الاقتصادي أبرزها: -

- ضعف ثقة المستهلكين بالأعمال التجارية، مما يقلل من الطلب عليها والذي يقود الشركات لعرض وظائف أقل مؤدياً لتفاقم مشكلة البطالة.
- ارتفاع معدلات الفائدة والأسعار، مما يقلل من القدرة الشرائية.
- انخفاض الطلب (المبيعات) وانخفاض الأسعار.
- إزالة القيود المفروضة على نسب القروض باتباعه ارتفاع تكلفة الاقتراض الذي يؤدي الى حصول الركود ومن ثم تضطر الدولة الى تقليل نسبة الفوائد لإزالة اثار الركود.
- الركود الذي يتبع الحروب.

3-2 مراحل الركود

ان في فترة الركود تنخفض القوة الشرائية لدى المستهلكين ويكون ذلك ملحوظاً من خلال تدني المبيعات لدى عدد كبير من المحال التجارية أو ما يسمى بتجار التجزئة، وبالتالي تنخفض طلبات المحلات التجارية من المصانع، وينعكس ذلك على استثمارات المصانع مما يؤدي بدوره إلى تخفيض الإنتاج وفي الوقت نفسه فإن أرباح المنشآت

الصناعية تنخفض فتفقد قدرتها على دفع مرتبات العاملين بسبب تراجع الطلب على منتجاتها وتدني مستوى الإيرادات بما يجعلها تضطر إلى التخلي عن عدد كبير منهم، وهذه الخطوة من المصنعين تؤدي إلى نتيجة حتمية أخرى وهي زيادة معدلات البطالة مما يجعل تدني القدرة الشرائية لدى المستهلكين تتفاقم أكثر وهكذا تستمر النتائج السلبية لتبعات الركود في التوالي وبصورة أكثر سوءاً من سابقتها حتى يحدث ما من شأنه أن يقلب المعادلة ويعيد للأنشطة الاقتصادية حيويتها الإيجابية ضمن تقلبات الدورة الاقتصادية.

2-4 الأزمة الاقتصادية

يمكن تعريف مصطلح الأزمة الاقتصادية على أنها حالة يحدث فيها اضطرابات حادة ومفاجئة في أي مكون من مكونات المنظومة الاقتصادية، ويُطلق على مصطلح الأزمة الاقتصادية في اللغة الإنجليزية Economic Crisis، ويؤدي حدوث الأزمات الاقتصادية إلى تولد بعض الظواهر الاقتصادية مثل تراجع أسعار الأسهم لشركات محددة، وحدث ما يعرف بالانكماش الاقتصادي، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة بين الأفراد القادرين على العمل، وحدث التضخم في أسعار السلع والخدمات، فضلاً عن التأثير المباشر للأزمات الاقتصادية على القطاع المصرفي، حيث يساهم حدوث هذه الأزمات في إفلاس المصارف، ليؤدي ذلك إلى حدوث حالة من الركود العام في الاقتصاد، ويمكن تخفيف وطأة الأزمة الاقتصادية والحد من حدوث حالة الركود الاقتصادي إذا تمت معالجة الأزمة الاقتصادية في الوقت المناسب وبالطرق الفعالة.

2-5 أسباب الأزمات الاقتصادية

تمثلت بعض الأزمات المحلية والإقليمية والدولية على الجانب الاقتصادي والبيئي بشكل خاص، ومن أبرز هذه الأزمات أزمة التضخم، وأزمة التلوث البيئي، والأزمة الاقتصادية العالمية، ولم تكن الأزمة الاقتصادية العالمية وليدة الصدفة، بل كانت نتيجة تفاعل مجموعة من الأسباب والتراكمات التي انفجرت لتُسفر عن كارثة اقتصادية عالمية وقعت بين عامي 2008 و2009.

وهناك مجموعة من الأسباب العامة التي قد يؤدي وجودها إلى إحداث أزمات اقتصادية مختلفة التأثير، خاصة على مستوى قطاع المنظمات وقطاع المصارف، والتي تتوسع بعد ذلك لتصبح على مستوى القطاعات الاقتصادية والدول بأكملها، ومن أبرز هذه الأسباب ما يأتي: (السالم، 2019)

✓ المبالغة في تقدير قيمة أصول الشركات، والذي يؤدي إلى تضخيم قيمتها دون وجود هذه القيمة على أرض الواقع.

✓ وجود سلوكيات غير عقلانية من قبل.

✓ حدوث عمليات بيعية متتابعة وغير متوقعة مما يؤدي إلى انخفاض حاد في قيمة الأصول، وسحب المدخرات من قبل المستثمرين بالتخلي السريع عن استثماراتهم في السندات والأسهم.

2-6 العوامل الدولية التي ساهمت بظهور الأزمات السابقة

العوامل الرئيسية التي تسبب في وضوح أو مخاوف عالمية لاكتشاف الركود ندرجها في خمس عوامل هي: -

❖ السياسات الاحترازية التي اتبعتها الدول المتقدمة منذ عام 2008 وهذا الامر قد تسبب في خلق حالة التراجع وانخفاض في معدلات الطلب وارباك في مستوى التصدير ومشكلات هيكلية للعديد من الدول.

❖ كمية المسكنات التي استخدمت منذ عام 2008 في التعاطي مع اسعار الفائدة وسياسات التيسير الكمي وشراء السندات والاجراءات النقدية المبالغ بها دون وجود اختلافات جوهرية في المناخ الاقتصادي حيث تسببت في خلق مخاوف لان الادوات التقليدية اصبحت بعيدة المنال والاستخدام.

❖ المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها دول كثيرة مثل المشكلات في اسواق المال والحساسية المفرطة بالنسبة للتعامل فيها والتحوط لأسعار النفط.

❖ فقد تم تجاوز تداعيات أزمة 2008 بموجب جهود تنسيق كافة الاطراف الدولية على تجاوز هذه الازمة فكان هناك تنسيقاً بين المؤسسات المالية والدول الكبرى والبنك الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الاوربي بالإضافة الى الدول النامية ومجموعة العشرين مع وجود تنسيق عالمي على تجاوز الازمة لكن يوجد خلافات جوهرية في وجهات النظر وتعريف مفهوم الدول النامية مع انخفاض الفرص للتواجد خلال الفترة فجعلت منها مشكلة حقيقية جعلت الامور تتصاعد.

❖ العامل الرئيس هو الحرب التجارية بين امريكا والصين والتي بدأت من 2012 واستمرارها لغاية اليوم وتهديد امريكي من الخروج من منظمة التجارة العالمية.

2-7 مؤشرات الركود اقتصادي

هناك بعض المؤشرات منها انخفاض أسعار النفط انخفاضاً كبيراً، بعد فترة نمو اقتصادي مرتفع، فقد ظهرت "رؤية 2030"، في بعض الدول والتي تستهدف بناء اقتصاد متين معتمد بصورة مفرطة على دخل النفط، فقد حدث انخفاض الطلب على الانتاج وليس هناك طاقة انتاجية كافية وانما غير متوفرة وانخفاض في الانفاق الاستثماري والاستهلاكي وانخفاض أسعار الاسهم والتي أدت الى خفض معدلات التوظيف وزيادة نسب البطالة،

وهذه المؤشرات فقد أدت الى انخفاض كبير للارباح لدى الشركات والافراط الكبير في الاقتراض الحكومي. (السلطان، 2019)

أن المستويات المتدنية التي انحدرت اليها أسعار النفط تعود الى تفاعل الأثر المزدوج لانخفاض الطلب العالمي على النفط وزيادة عرضه، حيث يعود انخفاض الطلب الى إجراءات مكافحة فايروس كورونا المتهلفة بالتجوال والسفر الداخلي والخارجي والعمل، والتي اشتد تطبيقها في جميع دول العالم، ولكن من المتوقع بعد بلوغ الوباء قمته واحتواء تبعاته وعودة الالتحاق بالعمل والحياة الاقتصادية الاعتيادية ، ان يميل سعر النفط للاستقرار او الزيادة خاصة بعد اتفاق مجموعة دول أوبك + في نيسان 2020 على تخفيض انتاجها لعدة مراحل المرحلة الاولى عشرة ملايين برميل يومياً في أيار وجزيران والمرحلة الثانية تقضي الى تخفيض ثمانية ملايين برميل يومياً من بداية تموز الى نهاية عام 2020 والمرحلة الثالثة تقضي الى تخفيض ستة ملايين برميل يومياً حتى نهاية نيسان من عام 2022 . (مرزا، 2020)

المبحث الثالث/ تحديات الأزمة المالية والركود الاقتصادي في العراق

كلما ظهرت حالة الركود ظهرت معها أزمة اقتصادية في العراق يؤكد على ذلك حالة انخفاض أسعار النفط والازمة المالية عام 2013 التي صاحبته فترة ركود اقتصادي امتدت الى سنتين قبل ان تتعافي أسعار النفط عام 2016 والعودة الى انخفاضه في عام 2019 وظهور فترة ركود اقتصادي جديدة مازالت تداعياتها مستمرة لحد الان، ويمكن القول ان الحديث عن الركود الاقتصادي يتبعه بالضرورة أزمة مالية في الاقتصادات الربعية، ويعود السبب الى ان الموازنة العامة للحكومة العراقية وميزان المدفوعات والنشاط والاقتصادي ورفاهية المجتمع مرتبطة بأسعار النفط، وفي عشية وضحاها وجد العراق نفسه أمام عجز كبير في موازنته وميزان مدفوعاته وتدني في احتياطاته، ولم يعد قادراً على سداد التزاماته، وقد تزامنت تلك الأزمة مع أزمة أمنية وتعطل بنيته الاقتصادية وموارده، فتوقفت الأنشطة الاقتصادية في معظم العراق ومختلف قطاعاته واختلف المعنيون بتسمية ما حصل، هل هو سوء إدارة الحكومة للاقتصاد والمال والنقد؟ أم هو أزمة أمنية اقتصادية ومالية؟ وبدأت التساؤلات أين الموارد؟ وأين الأموال التي حصل عليها العراق؟ وتبين أنها قد تلاشت وبرر ذلك بالفساد، وبعد سنوات يجد العراق نفسه مغرقاً بالديون ومكبلاً بالتعاقدات والتعهدات والضمانات، فإلى أين يتجه الاقتصاد العراقي؟ وما هي خياراته في التنمية الاقتصادية؟ وما هو مستقبله؟ (الجميل والصائغ وسالم، 2018)

حيث عملت الحكومة بعد عام 2013 على التوظيف الحكومي العشوائي، بعد انهيار أسعار النفط في 2014-2015، ظهر واضحاً أن التوظيف في الجهاز الحكومي وصل حدّه، وبدأت بوادر تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي نهاية عام 2016، والذي اشترط وضع حد أعلى للتوظيف الحكومي وزيادة عدد الداخلين إلى سوق العمل بحوالي 482 ألف شخص سنوياً، مبيّنة أن معضلة الحكومات بعد عام 2013 في اعتمادها سياسة توظيفية عشوائية على الرغم من عدم خبرتهم أو درايتهم بالعلوم والإدارة، وافترض استمرار أسعار مرتفعة للنفط تغطي مسيرتهم الخاطئة، ولكن ظهر كل هذه الرهانات أثبتت فشلها عند انهيار الأسعار.

3-1 فرصة اجتياز الأزمة الاقتصادية

ان الافراط في التوظيف الحكومي في السنوات المنصرمة من أهم أسباب انخفاض البطالة الظاهرة في العراق اذ تبين البيانات المنشورة، ان معدل البطالة تناقص من حوالي 27% في 2004 حسب مسح الأحوال المعيشية في العراق 2004 الى 15.3% في 2008 حسب مسح التشغيل والبطالة، وحتى وصل الى 11.9% في 2012 حسب المسح الاقتصادي الاجتماعي المستمر لسنة 2012 وحسب الموجز الاحصائي لسنة 2018 وصل معدل البطالة الى 10.8% في 2016 ولكنه ارتفع الى 13.8 في عام 2017 الجهاز المركزي للإحصاء 2019، ومن المتوقع ان ترتفع هذه النسبة في عام 2020 مع ظهور جائحة كورونا وتعطل النشاط الاقتصادي في قطاعات متعددة لاسيما في القطاع الخاص الذي يعاني من الشلل اصلاً.

جدول (1)

معدل البطالة في العراق 2004 - 2017

الفئة	2004	2008	2012	2016	2017
فئة الشباب 15- 24 سنة	43.8	30	21.8	22.7	29
متوسط العراق	26.8	15.3	11.9	10.8	13.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وزارة التخطيط

لا يوجد مخرج من هذه الأزمة في الوقت الحاضر وعلى الأمد القصير، إلا باللجوء إلى عقد معاهدات مع بعض الدول، فالعراق بحاجة إلى المجتمع الدولي، ذلك أن المشكلة التي مرت على العراق لا تمس العراق فقط، وإنما العالم بأكمله، فتتظيم "داعش" كان يمثل تهديداً عالمياً، لذا يتوجب على الحكومة دعوة الدول إلى الاستثمار في العراق، وهذا جانب يتطلب من الحكومة العراقية أن تعمل على خلق بيئة جاذبة للاستثمار، فالقانون العراقي في مجال الاستثمار يعتبر قانوناً ضعيفاً وتشوبه العديد من الثغرات، والمعروف ان الاستثمار يحتاج الى الأمن

والاستقرار ووجود بنية قانونية تضمن حقوقه، فيحتاج بذلك إلى الأمن، والعراق بعد الانتصار على تنظيم داعش يؤشر وضعه الأمني إلى الاستقرار أكثر مما كان عليه، إلا أن عدم الاتفاق السياسي يعرقل خلق البيئة الآمنة لجذب الاستثمارات. (الفتلاوي، 2017)

2-3 تداعيات الأزمة المالية والتزاماتها المستقبلية

الإيرادات النفطية الكبيرة مبعثاً للتفاؤل والأمل للشعب العراقي بعد سنوات الحصار المؤلمة، ولكن سرعان ما تلاشت كل تلك الآمال وصدّ المواطن بأزمة مالية ولم يلحظ المواطن أي تحسن في الخدمات العامة بل ازدادت سوءاً، وتدنى مستوى المعيشة وارتفعت مستويات الفقر وخلقت تباينات وفجوة كبيرة بين دخول الفئات الاجتماعية وتجاوزت تلك التباينات الأفراد لتصل إلى التباين بين المستويات المعيشية على مستوى الشرائح وفي جميع المحافظات.

فقد نما الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة ملموسة بلغت بحدود (9%) سنوياً، وكانت أهم الأنشطة المولدة لهذا النمو هي الحكومة العامة وملكية دور السكن وباقي الأنشطة غير النفطية الغير السلعية، فلقد ساهمت الحكومة العامة في توليد أكثر من نصف نسبة نمو الناتج المحلي غير النفطي هذه، ولقد ساهم أيضاً نشاط تجارة الجملة والمفرد وكذلك الاستثمار العام النفطي وغير النفطي في الموازنة والاستثمار الخاص العائلي بما فيها في تشييد المجمعات السكنية وباقي الأنشطة غير النفطية عد الزراعة والصناعة التحويلية فيما بينها بتوليد ما يزيد على خمسي نسبة نمو الناتج غير النفطي. (مرزا، 2020)

أما نسبة العجز المتوقع لعام 2020 يتراوح ما بين 7-8% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالنسبة المعيارية الدولية التي يجب أن لا تزيد على 3% وحسب توقعات الاقتصاديين لعام 2020، وتراكمت بالمقابل استحقاقات الشركات الأجنبية النفطية التي كانت الحكومة قد تعاقدت معها ضمن اتفاقات غير مفصح عنها مما قاد الحكومة لدفع 6,8 مليار دولار في النصف الأول من سنة 2015 لتلك الشركات الأجنبية ودفع 2.3 تريليون دينار لمتعاقدين محليين وقد شكل هذا ما نسبته 1% من الناتج المحلي الإجمالي.

3-3 التحديات

يشهد عام 2020 حالة من الخوف والترقب، وكيف سيكون وضع العراق الاقتصادي بعد أزمة كورونا COVID19؟ فقد حل هذا العام والبلد محمل بأعباء الديون تُقدر بملايين الدولارات، وحجم الدمار الذي خلفته العمليات العسكرية وأزمة فايروس كورونا، إضافة إلى ما يحتاجه العراق من إعادة الإعمار، تزامن هذا مع تداعيات أزمة اقتصادية وخيمة، أثرت على مشاريع البلاد والخدمات، وجميع القطاعات الأخرى، من تجارة وزراعة وتعليم وصحة.

كما أن أزمة المياه لا تزال تطل برأسها لعدم استثمار الإمدادات المائية القادمة من تركيا وإيران في بناء سدود جديدة وغياب إجراءات فعالة لمعالجتها. (الشماع، 2019)

أما فيما يتعلق بالاستثمارات فهناك عجز في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بسبب الظروف الاجتماعية والأمنية غير الملائمة ونفشي الفساد في مفاصل الدولة، وإذا لم تتخذ إجراءات رادعة بحق الفاسدين فإن العراق لن ينجح في إقناع الشركات الأجنبية بالدخول والعمل في أراضيه.

يشهد العراق تغيرات كبيرة على الصعيد الاقتصادي خلال الأعوام السابقة، فلا يزال الاقتصاد ربيعياً، والموازنة تعاني من مشاكل حقيقية نتيجة الترهل الوظيفي والإنفاق الحكومي الهائل، من خلال تعديل السياسة المالية بتغيير البرامج والخطط الاقتصادية مع تحريك الإنتاج والاعتماد على سياسات عادلة وكفؤة للرواتب والضرائب. (جواد، 2019)

ووفقاً للعديد من المصادر الحكومية والبرلمانية، فإن مديونية العراق (الخارجية 25,444 مليار دولار والداخلية بلغت بحدود 41 تريليون دينار) لغاية 2019/12/31، وهي مرشحة للزيادة ويحتاج إلى حزمة من الإجراءات العاجلة والقرارات والتشريعات، فالموازنة هي موازنة أجور ونفقات تشغيلية ورواتب لموظفي الدولة، أما مشاريع الاستثمار والإعمار فتتمول من القروض الخارجية، حيث تم احتساب معظم إيرادات الموازنة على أساس سعر برمّل النفط يبلغ 56 دولاراً، إلا أن سعره حالياً يتراوح من 25-40 دولاراً، مما يزيد حجم العجز فيها وأن أهم تحدٍ تواجهه الحكومة يتمثل في تنفيذ برنامجها الاقتصادي وخطة التنمية إلى جانب غياب التنوع في الإيرادات مثل الصناعة والزراعة، بحيث تكون آثارها واضحة في قطاعات الخدمات والصحة والتعليم والحد من نسب الفقر المرتفعة والبطالة.

هناك غياب معالم السياسة المالية والاقتصادية واضحة في مبالغة الموازنات المخططة لنفقاتها واستهداف انفاق أعلى من الإيراد المتوقع، ولقد ظهر ذلك في استهداف عجز الموازنات بدون التخطيط الجدي لكيفية معالجة هذا العجز ومدى انعكاس ذلك على الزيادة في الاقتراض العام المحلي والخارجي والذي ينطوي عليه العجز المخطط والمدرج في الموازنات للأعوام السابقة. (مرزا، 2020)

4-3 الآليات المقترحة لمواجهة الركود الاقتصادي في العراق

4-3-1 آلية الصناديق السيادية

الصندوق السيادي هو عبارة عن تجميع الفوائض المالية العامة وأستثمارها بفوائد في أصول مالية أجنبية في الغالب، وصناديق الثروة السيادية وجدت لتحقيق التنوع في مصادر الدخل في الدول المصدرة للنفط حيث تكون لديها فوائض مالية وهي تستخدم للتخفيف عن حدة الازمات التي تعاني منها الدول للحفاظ على مستقبل الأجيال القادمة. (البكري، 2019) والهدف من إنشاء مثل هكذا صناديق هي:

- أ- يتحقق من خلال توزيع الثروة مبدأ العدالة بين الأجيال القادمة عن طريق تعظيم الادخار.
- ب- تنوع دخول الدولة وذلك لتقليل الاعتماد على الصادرات النفطية.
- ج- مساعدة السياسة النقدية على سحب السيولة غير المرغوب بها.
- د- توفير أداة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة.
- هـ- تحقيق نمو مستدام طويل الأجل.

4-3-2 آلية دعم عمليات الاستثمار

بالإمكان أن يقوم البنك المركزي بدعم وأسناد الاستثمار في العراق عن طريق جمع عدة مصارف على أن لا تقل عن خمسة مصارف (تجارية أو إسلامية أو كلاهما) بوضع خطط استراتيجية طويلة الأمد مثل الاشتراك في بناء معامل ومصانع للبلد لأنه في أمس الحاجة إليها مثل بناء معمل المنيوم ومعمل زجاج ومعمل للحديد والصلب (لانتاج شيش التسليح والركائز الحديدية، على سبيل المثال البلد ساري في بناء أبنية ذو عدة طوابق من الهياكل الحديدية الحديثة) والتي لا تتوفر لدينا معامل لصناعة مثل هكذا منتج.

4-3-3 آلية تفعيل الشمول المالي

بذل الجهد من قبل مصارفنا لتقوم وتوعية الجمهور بأستخدام حسابات التوفير والادخار وكيفية الاستفادة منها من كلا الطرفين (المصرف والذبون أو المستثمر) فإن الادخار سوف يعمل على توفير سيولة مناسبة للاستفادة منها في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشغيل العاطلين عن العمل وامتصاص جزءاً من البطالة، اذ يؤشر الجدول رقم (1) ارتفاع اجمالي الودائع للقطاعين الحكومي والخاص في عام 2018 مقارنة بعام 2017 على سبيل المثال. (الشمري، 2017)

جدول (2)

تحليل هيكل اجمالي الودائع في المصارف العراقية حسب القطاعات المبالغ بالتريليون

القطاع	2017	2018
حكومي	14.8	22.3
خاص	26.1	27.4
مؤسسات عامة	26.2	27.3
الإجمالي	67.1	76.9

المصدر: التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي دائرة الإحصاء والأبحاث لعام 2018

4-4-3 آلية تشجيع الاستصلاح الزراعي

بالإمكان أستثمار الاراضي الزراعية والاتفاق مع الدولة لاستصلاحها وأستثمارها في جميع النواحي مثل زراعة الخضروات والفاكهة وتربية المواشي الاسماك والدجاج والعمل على بناء معامل لصناعة اعلاف الحيوانات هذا من ناحية، أما الناحية الثانية الاخرى هي في بناء سدود أضافية وأصدار سندات وصكوك إسلامية عن طريق المصارف المشاركة في عملية الاستثمار وتفعيل خدماتها ومنتجاتها، وعند دراسة المشروع او الاستثمار وفترة الاسترداد سوف تكون هناك عوائد للمواطنين في هذا الاستثمار ولكي ننقف المواطنين على الاستثمار وتفعيل الصكوك الإسلامية التي من شأنها تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والدفع بعجلة الاقتصاد الى الامام، كما تحقق للمواطنين أو الافراد والمؤسسات والمستثمرين عوائد مجزية، وكذلك أعطاء فرص لخريجي كليات الزراعة وكليات الطب البيطري من خلال دعمهم واسنادهم في تحقيق احلامهم واستغلال الأراضي الزراعية المتروكة.

4-3-5 آلية الصكوك الإسلامية

الصكوك هي عقود ملكية للموجودات في اغلبها، او عقود تأجير في بعضها وليس عقود ربح فقط، وهي عقد تمليك أو ايجار لجزء من ملكية مشروع استثماري، ويمكن تبادل تلك الصكوك أو بيعها أو تحويلها لاسهم وهو جوهر اختلافها عن القرض أو السند، علماً ان الصكوك الإسلامية تصدر بضمان مشاريع استثمارية تكون ذات موجودات ثابتة وتعتبر صكوك ملكية وكذلك كمخصص تمليك او تأجير او رهن بموجودات هذه الشركة. أكثر الدول استخداماً للصكوك هي ماليزيا (60%) من إجمالي الصكوك الإسلامية في العالم ومن بعدها السعودية والامارات والبحرين وقطر من الدول العربية وكلاً حسب حجم إقتصادها، كما إن هناك تصوراً إن

تكون لندن مركزاً للتعاملات الإسلامية وأصبحت أول دولة غربية تصدر صكوكاً إسلامية سيادية بقيمة 200 مليون جنيه إسترليني إذ نجحت من خلاله باستدراج مستثمرين من كافة انحاء العالم. (الشمري، 2016) والهدف من اصدار الصكوك الإسلامية هي:

- أ) تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو تمويل المشروعات الاقتصادية والاستراتيجية (كمشاريع الطاقة والمصانع الاستراتيجية ومعالجة المياه... الخ).
- ب) تنشيط التعامل في أسواق رأس المال.
- ج) توسيع قاعدة الملكية الخاصة للمشروعات العملاقة.

وفي العراق يمكن الاستفادة من خاصية ومميزات في المجالات الآتية:
أولاً: قيام الدولة العراقية بإصدار قانون خاص بالصكوك الإسلامية واستخدام أدوات التمويل هذه بطرحها للجمهور في فترات انخفاض أسعار النفط واستردادها عند ارتفاعه مما يولد أموالاً كبيرة للدولة وفوائد متعددة للجمهور كشريك ومالك لموارد بلده.

ثانياً: إمكانية الدولة أو المؤسسات اصدار الصكوك الإسلامية لبناء وإعادة تعمير المناطق المحررة وتطويرها من خلال إصدارها لمثل هكذا صكوك مثلاً (مطار في الموصل والرمادي ومجمعات طبية وتعليمية وإدارية خاصة للدولة ومجمعات سكنية وبناء الطرق والسدود) وهذه جميعها مضمونة لصالح مالك الصك الإسلامي.

المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

4-1 الاستنتاجات

يمكن حصر استنتاجات معينة للاقتصاد العراقي وكما يلي:

- أ- يمكن الاستنتاج بان الاقتصاد العراقي يمر في حالة من الركود تؤثره نسبة البطالة العالية في القطاعات الاقتصادية المختلفة على الرغم من الاعداد الكبيرة في قوة العمل التي استوعبها القطاع العام والتي تقارن بخمسة مليون موظف باستثناء المشمولين بشبكة الرعاية الاجتماعية والتي تضاف الى اعداد العاطلين عن العمل ويعود السبب في ذلك الى ان الطلب على العمل منخفض بسبب ضعف القطاعات المشغلة للأيدي العاملة.
- ب- القى الركود الاقتصادي بآثاره على الاقتصاد العراقي بظهور أزمة اقتصادية ومالية مركبة، إذ شكل الانفاق العام والموازنة مرتكز اقتصادي لحركة الاقتصاد وباعتبار الموازنة تمثل وجهاً تشغيلياً غير استثمارياً فإن الانفاق الحكومي شكل ما يعادل نصف نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
- ج- إعادة هيكلة القطاع المصرفي الحكومي ولاسيما في تحديد نوع الملكية إذ لا زالت المصارف الحكومية تستحوذ على أكثر من 90% من موجودات القطاع المصرفي ومطلوباته، ولا يوجد لديها صيغة قانونية للملكية تثبت عاندية رأس المال فهي ليست شركات ولا وحدات أعمال حكومية مما يستدعي إعادة هيكلتها لتكون شركات، وأن تصدر أوراقاً مالية تثبت عاندية رأس المال يمكن من خلالها تقدير قيمة تلك المصارف، فان مثل هكذا أموال سوف تدعم وتحرك عجلة الاقتصاد ومواجهة الركود.
- د- سيقى الاقتصاد العراقي يعاني من نفس الازمة المالية لعدم قدرته من استقطاب الاستثمارات الأجنبية وضعف أداء السياسة المالية والنقدية وعدم وجود تنمية اقتصادية تشجع الاستثمار الاجنبي لان هذا الاستثمار يبحث عن مناطق آمنة وذات معدلات تنمية عالية وهذا لم يجده المستثمر الذي يتطلع الى تحريك استثماراته في بلد مثل العراق.
- هـ- فشلت المصارف في تحقيق وفورات السيولة فارتفعت كلفة المعاملة وفي الوقت نفسه تحوّلت المصارف لسوق للعملات وخاصة الأهلية من خلال نافذة بيع العملة والشيكات التي بنيت، وبهذا تحولت المصارف من مؤسسات وساطة مالية وخدمية إلى قنوات لبيع العملة والتي وفرت لها أرباحاً طائلة.
- و- ان سياسة إدارة سعر الصرف للدينار العراقي والتي تبناها البنك المركزي ناجحة في الحد من التضخم ووقف تدهور قيمة الدينار العراقي، فاستطاعت تلك السياسة المحافظة على تغيرات هامشية بسيطة في قيمة العملة، ولكنها خلقت بالمقابل استثمار غير حقيقي وعدم بناء اقتصاد وطني ويقف على رأسها عدداً من المصارف الأهلية التي تشارك في نافذة بيع العملة في البنك المركزي واستطاعت تلك المصارف ان تشكل شبكات لتفريغ العراق من العملات الأجنبية، وفرض هوامش مرتفعة لبيع العملات في السوق المحلية تصل إلى 10% ، وكذلك استطاعت ان تسرب نسباً عالية من حجم تلك العملات الأجنبية (الدولار) للخارج بحجة تغطية الاعتمادات الاستيرادية.
- ز- ضعف دور المصارف في تعبئة الاستثمار وتنمية القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، إذ ركز الائتمان المصرفي في العراق على القروض الاستهلاكية لفئات محدودة من المجتمع كالمواطنين والموظفين ولم يتم إيلاء القطاعات الاستثمارية بالاهتمام الكافي بسبب تجارب متعددة غير ناجحة للقروض الممنوحة لهذه القطاعات منها (الزراعية والصناعية).

2-4 التوصيات

يقدم البحث عدداً من التوصيات التي لا بد من متخذي القرار العمل بموجبها بهدف تعزيز النشاط الاقتصادي وأداء القطاعات وتجاوز الأزمة ومنها:

- أ- التوجه بشكل كبير نحو تفعيل القطاع الخاص لتقليل نسبة البطالة وتحريك عجلة الاقتصاد العراقي لأنه القطاع الوحيد الذي يمكنه التحول من حالة الركود الاقتصادي الى حالة التنمية الاقتصادية نتيجة الكفاءة العالية لهذا القطاع وامتلاكه لطاقت معطلة مازالت لو تؤدي دورها في الاقتصاد.
- ب- زيادة نسبة الانفاق الاستثماري الى اجمالي النفقات الحكومية والذي لا يشكل حالياً في أحسن الأحوال نسبة 25% ، ونوصي بان يتم توجيه جميع عمليات الاقتراض الخارجي بصورة خاصة نحو المشاريع الاستثمارية وسدائها من الإيرادات المتأتية من عوائد هذه المشاريع فضلاً عن تخفيض أعباء هذه الموازنة من هذه العوائد أيضاً.
- ج- استثمار الأموال الهائلة المجمدة لدى الدولة في مؤسسات مثل (دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي ورعاية أموال القاصرين والأوقاف)، وذلك بتأسيس صناديق استثمارية سيادية تستثمر أموالها في مشروعات في القطاعات الاقتصادية المختلفة وبآليات مثالية بالاعتماد على تجارب ريادية ناجحة لدى عدد من الدول، لان حركة الأموال الناتجة عن هذه الاستثمارات سوف تزيد الكتلة النقدية المتداولة في السوق وتقلل من حالة الركود الاقتصادي وتزيد من حركة الاستثمارات الأخرى المرتبطة بكل نوع من الاستثمار، وهذا ما عملت عليه كثير من دول العالم في ظل أزمة الركود التي صاحبت COVID19 بزيادة السيولة النقدية وتحريك حالة التوقف في اقتصاداتها.
- د- قيام المصارف بدورها الأساسي في الاستثمار باعتبارها مصارف شاملة تمارس عمليات الاستثمار والانتماء بذات الوقت واعتماد الآليات والتقنيات الرقمية الحديثة ومحاولة إعادة بناء الثقة بالنظام المصرفي العراقي، والعمل على تعبئة الموارد المالية المحلية وفق السياقات المصرفية الصحيحة، والدعوة الى إعطاءها المرونة الكافية الى استثمار السيولة النقدية المتوافرة لديها وتقليل القيود التي تكبل يدها نحو مشاريع استثمارية ضخمة بضمنها المشاريع العقارية والدخول في تمويلات مشتركة ما بين المصارف التجارية والإسلامية للمشاريع الاستراتيجية والعملاقة لان الجهاز المصرفي يمثل الخطوة الأساسية والمهمة في تقليل آثار الركود الاقتصادي.
- هـ- تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال توفير البيئة المناسبة وحوافز الاستقطاب من تشريعات وبنى تحتية وشبكة مصرفية متطورة ومواكبة للعصر الرقمي وشبكة اتصالات حديثة وأمنه وكذلك توفير جميع وسائل الحماية البيئية وكل ما يتطلبه فرص الاستثمار الأجنبي لتحقيق عوائد تفوق مثيلاتها في البيئات المنافسة.
- و- العمل على فك الاشتباك الذي كان وما زال قائماً بين القطاع العام والخاص ووضع استراتيجية واضحة للحكومة تكون منطلقاً لوضع أهداف واضحة وسياسات يمكن أن تأتي نتائجها ضمن السقف الزمني المحدد.

المصادر

1. أبو غزالة، طلال، (2018) أزمة اقتصادية خطيرة ستضرب العالم قبل 2020. <https://www.almadenahnews.com>
2. صالح، مظهر محمد، (2020)، مابعد الامبريالية: الانهيار الاقتصادي القادم. <https://iraqi24.com/a92>
3. أبو غزالة، طلال، (2019)، أزمة اقتصادية في 2020 مع حرب عالمية ثالثة. <https://www.albayan.ae/opinions/articles/2019-06-01-1.3574176>
4. السلطان، صالح، (2019)، ركود وأنكماش وإنهيار ... ماذا يعني؟ https://www.aleqt.com/2019/07/29/article_1646131.html
5. السالم، محمد، (2019)، أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية. <https://sotor.com>
6. الشماع، همام، (2019)، تحديات وأزمات تنتظر اقتصاد العراق. <https://www.mawazin.net/Details.aspx?Jimare=29068>
7. ماجد، جواد، (2019)، تحديات وأزمات تنتظر اقتصاد العراق. <https://www.aljazeera.net/ebusiness>
8. الفتلاوي، كريم، (2017)، العراق وفرصة النصر على الأزمة الاقتصادية. <https://arabic.sputniknews.com>
9. الجميل، الصائغ، السالم، سرمد كوكب، نمير امير، عدي، (2018)، السياسات الاقتصادية والسيناريوهات المستقبلية للداء الاقتصادي.
10. الخزاعلة، صهيب شبلي، (2019)، ماهو الركود الاقتصادي.
11. البكري، جواد كاظم، (2019)، أما أن الألوان لإنشاء صندوق سيادي عراقي.
12. الشمري، صادق راشد (2016)، الصناعة المصرفية الإسلامية الواقع والتطبيقات العملية.
13. الشمري، احسان صادق راشد، (2017)، أثر اعتماد استراتيجية الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية للمصارف، (دراسة حالة البنك المركزي العراقي وعينة من المصارف العراقية الخاصة)، رسالة أعدت كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة المالية، بيروت - لبنان.
14. مرزا، علي خضير، (2020)، قضايا اقتصادية في العراق 2003 الى 2020 ، الهيكل الإنتاجي والسياسات المتبعة والأزمات الحالية.
15. وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء تقرير 2018.
16. البنك المركزي العراقي دائرة الإحصاء والأبحاث التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2018 .

How to face the economic recession in Iraq? : A study of the reality of the Iraqi economy

Abstract

With the advent of the year 2020, the new year brought us the data produced by the seeds of an economic recession, most of them with inherited roots that cast their shadows on the global economy in general, and the Iraqi economy was not immune to these changes, especially as it is a unilateral economy that depends mainly on the proceeds from the sale of oil. It is characterized by the character of the rentier economy, and the manifestations of this type of economy emerged in the emergence of the health epidemic crisis of Corona virus 19 and the accompanying sharp drop in oil prices as a result of the lack of demand for it and the cessation of global economic activities with high demand for oil such as aviation sectors and major manufacturing industries and others, and thus the most affected economies From the recession are the economies of rentier countries, including Iraq.

The research aims to study at the reality of the Iraqi economy in an analytical manner for the various economic sectors, through provide mechanisms to confront the economic recession and to find optimal solutions ender of different economic scenarios will be put forward.

The research concluded that the economic policy in Iraq doesn't adopts clear and specific paths, and the banking sector has not performed its required role in economic activity due to the weakness of the banking information system and the weak use of modern banking tools.

Key words: financial crisis, economic crisis, rentier economy, sovereign funds, Islamic sukuk.

.....
.....
.....